

الحقوق الإنسانية

للدكتور محمد غلاب

تمهيد :

الان وبعد هذه الحرب العالمية المدمرة التي غيرت ومنغبر وجه التاريخ ، وقلبت
أر مستقلب كيان أكبر الأنظمة الاجتماعية رأسا على عقب ، لا يكاد أى حدث من الأحداث
الخلفية يرى صداه على هذا النحو المذهب المحبب الى الأسماع والذي تصدح به نغمت هذه
الآونة الحاضرة مرردة كلمة الحقوق مضافة إلى الأفراد حينا ، وإلى الجماعات حينا ثانيا
والى الأقليات حينا ثالثا . إلى الطبقات العاملة حينا رابعا ، وإلى الشعوب الصغيرة أو
الضعيفة حينا خامسا . لا غير ذلك مما تكتظ به الصحف وتردحم به مؤلفات ، لا تثير فى كل
صباح وكل مساء . ولا ريب أن هذا كله يقذف الى نفوسنا بالرغبة الحادة فى تعرف هذه
الحقوق التى بلغت من السمو هذا الحد الذى يحجبها إلى كل قلب ، ووصلت من الجمال
إلى تلك الدرجة التى تجعلها صالحة لأن يتخذها المفرضون ستارا براقا يخفون وراء غاياتهم
ومراميمهم . ومما يزيد هذه الرغبة حدة حتى يحولها إلى شغف هو ما نشاهده من اتفاق الجميع
على سلطانها وجلالها النظرين وتباينهم فى معانيها ومغازيها ، وهذا التباين ينتج بالضرورة
أن الأنظمة الناشئة عن تطبيقها المتفق عليه لا تتأسس دمائها إلا فى بقاء وبعد عصر
شديد . ولا جرم أن هذا كله يحملنا على الرية فى معنى هذه الكلمة القدسية التى ورثت
الإنسانية منذ العصور القابرة لإجلالها ، والانحناء أمام عظمتها ، ودفعنا فى قوة إلى محاولة
كشف النقاب عن معناها الحقيقي لكي لا يستطيع ذوو الفأيت التشكيك فى مرمها تمويلها
على العقول ، وتغريرا بالأفهام . ومما لا ريب فيه أن هذا الكشف يتطلب منا — قبل
الخوض فى تجديد معنى هذه الكلمة — عرضا اجتماعيا موجزا ، ليكون بحثنا مؤسسا على
دعائم علمية متينة ، وهذا الغرض الاجتماعى يقتضى بدوره أن نشير بديا إلى المظهرين اللذين
تبدو فيهما هذه الكلمة على مسرح الحياة العصرية ، وإليك هذا البيان :

(١) المظهران العصريان للحق البشرى :

يبدو الحق الإنسانى فى هذا العصر فى مظهرين متغايرين ، أولهما ما يعرف باسم الحق
الذاتى ، وقد دعاه بعض العلماء باسم الحق طبيعى ، وسنرى فيما بعد علة هذه التسمية .
وثانيهما ما يدعى باسم الحق الموضوعى أو الشرعى أو الوضعى أو التاريخى . نأما الحق

الذاتى أو طبيعى فهو يمثل لنا اليوم كشعور باطنى مستقل تماما عن كل قاعدة قانونية ولكن بعض المفكرين يرى أن هذا الشعور النفسانى بالحق الفردى حادث قد تنفرع عن حق الجماعة بعد أن قطعت الإنسانية شوطا كبيرا فى طريق احترام الفرد وتحريره من قيود المجتمع التى كانت تكبله كل ذلك الزمن الطويل . وإذا ، فهوأت من الخارج لا منبثق من النفس . ويرى البعض الآخر من الفلاسفة وعلماء الاجتماع — على ما ستفصل ذلك فى موضعه — أن عدا الشعور الباطن أساسى ينبعث من داخل نفس الفرد ، ليعبر عما تتطلبه ذاته من الحاجة الضرورية لحفظها تلبية لمبدأ تنازع البقاء ولكن بصورة مشروعة — من لدن الطبيعة — قد شملت نوعا ما من أنانية الغريزة وبالتالي يعتبر هذا الحق بعيدا عن القواعد الوضعية المحددة .

وأما الحق الموضوعى أو الوضعى فهو مجموعة من القواعد المحددة الاجبارية التى هى فى أكثر الأحيان مسجلة فى نصوص ثابتة معينة ، وهذه القواعد لا تكاد توجد إلا فى الجماعات المنتظمة ولو بعض الشيء . والفرق بينها وبين القواعد الأخلاقية هو أن الأولى تفرض على الجماعات بالقوة المادية ، على حين تعرض الثانية عن طريق الضمير الخلقى الحائز بصوت الواجب . وقد وضعت هذه القواعد القانونية لتحسد من أثره الغرائز وتضيق منطقة الأنانية الشخصية ، ولتخضع الفرد الجالح لسلطان الجماعة فيما لا بد منه لصيانة كيانها . وبهذا الاعتبار يمكن أن يطلق على تلك القواعد أيضا اسم الحق الاجتماعى .

أما النشأة الحقيقية لمذنين المظهرين اللذين يبدو فهما الحق الإنسانى وكيف وصلا إلى ما هما عليه الآن وما هو أساسهما العلمى ، وأيهما السابق إلى الوجود ، أما هذا كله مجتمعا فهو مر ذلك تناقض القوى الذى لا يزال يجتذب العقول حول شرح هذا الحق البشرى بمظهريه ذات البين وذات الشمال . ولذلك نرى لزاما علينا قبل عرض هذه الآراء المتباينة أن نلقى على جوانب التاريخ شيئا من ضوء علم الاجتماع يسمح لنا بالحكم الدقيق الذى تتطلبه طبيعة مشكلات هذه النظرية أكثر من سواها ، إذ لا ينبغى أن يقيب عن الأذهن أنه من غير الممكن أن يفهم الباحث طبيعة الحق وتطوراته فهما عميقا إلا إذا وضعه بديافى إطاره الاجتماعى بصورة ممكنة من أن يبدو كأنه ذات حرية الفرد يحددها أو يحددها قانون المجتمع نفسه .

(٢) نظرة اجتماعية خاطفة :

من المتفق عليه بين علماء الاجتماع فى هذا العصر أن الشعوب البدائية — سواء أكان ذلك قديما أم حديثا — لا تميز بين الحق والدين والأخلاق ، فالقواعد القانونية عند هذه

الشعوب هي مجموعة عادات ساذجة قاسية يخضعون لها خضوعا تاما ، فعند ما يقال إن هذا الفرد قد أتى من الأعمال ما لم تكن العادات تبيحه أو تسمح به كانت العقوبة أمرا حتميا ، ولكن بقدر ما تأخذ هذه الشعوب بحظها من المدنية تفصل بعض هذه الجوانب المختلفة من حياتها الاجتماعية عن بعضها الآخر .

ومما لاحظته الباحثون أن الحقوق القانونية هي آخر ما يفصل عن الدين من هذه النواحي ، فكثيرا ما يظل الكهنة قضاة الشعب المسؤولين عن العدالة فيه حتى بعد أن يفوز من الرق بنصيب موفور .

وأخيرا تنشأ القواعد المكتوبة التي يضعها المتأزرون من المشرعين الذين يتناسبون مع شعوبهم تناسبا ما في حظوظهم من العلم والثقافة . ومن أهم ما يسترعى الانتباه في هذا الشأن بادئ ذي بدء هو أن الحق البدائي لا يأبه للفرد ولا يشغل بتنظيم علاقته مع غيره ، وإنما هو يعا بالصلوات بين الجماعات المختلفة فحسب ، فمعنى بوضع عقوبة قاسية لمن يتعدى على حقوق تلك الجماعة ليضمن بذلك صيانة امتيازات كل جماعة عن العبث بها من جانب الجماعات الأخرى ، غير أن هذه الحقوق الجماعية قد أخذت تنعطف شيئا فشيئا نحو الشخص والفردية حتى وصلت في العصر الحديث إلى حالة تكاد تشبه الاختصار على الفردية ، أو تو شك أن تكون قد نثت عطفها عن عظمة الجماعات التي كانت في الأزمان الغابرة قد طغت على الفرد طغيا ما بقيضا . ولا شك أن هذا التطور في انتقال الحقوق من الجماعات إلى الأفراد يماثل تطور الملكية الذي رأيناه في أحد فصولنا الماضية .

ومهما يكن من الأمر ، فإن هذه الحقوق بقدر ما كانت تمتاز الجماعة إلى الفرد جعلت تمنح ، أو الروابط النفسية ، وهذا شئ طبيعي ما دامت قد أخذت تناسس على قواعد هي مزيج من موافقات الأفراد ورضاهم ونياتهم ، وفي هذا يقول العالم الاجتماعي "دافى" : "إن الحق الإنساني لم يستطع أن يظهر بطبيعته الأخلاقية إلا حين اتخذ من العقيدة الثابتة في قلب كل فرد محرابا له" .

ومن الأمور الجديرة بالناية في هذا الصدد أيضا أن الحقوق الإنسانية في الشعوب البدائية والناشئة في المدنية لم تكن عامة شاملة لكل الجماعات ، وإنما كانت قاصرة على الوطنيين ، أما الأجانب فلم يكن لهم فيها نصيب ذو بال ، وليس أدل على ذلك من أن أممي الهيلين والرومان — وهما من أرق الشعوب الأثرية وأرضنها قديما في المدنية — لم تكادا تعترفان لغير الوطنيين الأماسيين بحقوق ذات شأن . وينبغي الاعتراف هنا بأن المسيحية ثم الإسلام هما اللذان رفعا علم هذه العدالة معلنين أن بني الإنسان جميعا متساوون في العنصر

والحقوق والواجبات . وبفضل هذه التعاليم المنصرفة قد أخذت الحقوق البشرية تتجاوز حواجز الجنسية والأرومة نحو الإنسانية وتبشراً دنزلتها الطبيعية فوق عرش العدمية .

وهكذا يكون الفضل لعلم الاجتماع في إبداء كيف أن الحقوق الجماعية التي كانت أول الأمر ممتزجة بالعادات والعرف قد تخلصت منها ثم كومت الحق الموضوعي أو المشروع الذي لم يلبث أن نشأت منه فكرة حق الإنسانية العام أو الحق المثالي الذي يتخذ ثوره في الوجدان البشرى ، وهذا النوع الثانوى في داخل نفوس الأفراد هو الذى يطلق عليه الآن اسم الحق الذاتى والذى أشرنا آنفا إلى الاختلاف في مبدئه ونشأته .

أما وقد اتبيننا من هذه الإملاءة الاجتماعية فإننا سنفرحنا مسرعين بأراء طائفة من أفاض العلماء وأعيان المفكرين حول طبيعة هذه الحقوق وعلى أية دعامة تأسست .

(٣) طبيعة الحقوق وأسسها :

(١) إدراكات العقليين والمثاليين :

يغض فريق من المفكرين النظر عن تلك التطورات التاريخية والاجتماعية التي صرت بالحق البشرى ويرى أنه صفة أساسية ملازمة لخواصة الإنسان لا لعلة أخرى سوى أنه إنسان ، وبالتالي يكون هذا الحق مستقلا عن كل تشريع خاص ، بل إنه سابق بالوجود على جميع الأنظمة الاجتماعية من غير استثناء ، وبأنه أحد موضوعات الوجدان الإنساني القابلة لمدركيته الطبيعية .

ومن أجل ذلك يدعوه هذا الفريق بالحق الطبيعى ، وفى الواقع أن الفلاسفة القدماء لم يكونوا يجهلون كل الجهل هذا الحق الطبيعى ، فأرسطو فى كتابه "الأخلاق إلى نيكوماخوس" يميز بين الحق الغير المكتوب والحق الذى حدده القانون ، "وسيسرون" فى كتابه "de la gibus" يؤيد فكرة القاعده العليا المؤسسة فى الطبيعة ، ولكن هذه النظرية قد بقيت غامضة طوال العصور الأثرية والوسطى ولم تظهر بالتدعيم الجدى إلا فى عصر النهضة حيث أخذ العالم القانونى المولدى "جروسبوس" يميظ اللثام عنها ويمجادد فى سبيل بروزها إلى عالم الوجود العملى . غير أن هذه الفكرة قد ظلت خافتة رغم مجهود هذا العالم حتى جاء بطلها الحقيقى "جان جاك روسو" فأثبت فى كتابه "العقد الاجتماعى" نظرية المثالية للحق الإنساني وقرر أن هذا الحق الطبيعى قد نشأ من إذعان الإنسان للقانون المنبثق من ذات عقله وأعلن أن الإنسان هو بالطبع حر مستقل بمنزل حر قد من لدن لطبيعة بحقوق شخصية غير قابلة للزوال ولا الانتقال مرتبطة بطبيعته بوصف أنه إنسان ، وأن الجماعات قد تكونت

عن طريق التقربات المدركة والمرادة من أفرادها والتي قام بها الجميع لتحقيق إحدى غاياتهم
الفطرية كذلك وهي ضمان حماية تلك الحقوق الشخصية الطبيعية ، وفي مقابل هذه الحماية
قد قبل كل فرد منهم أن يتزل عن جزء شائع من هذه الحقوق يتمثل في تضييقها نوعاً ما ،
ولكن في حدود الاحتفاظ بالتطبيق الحر لحقوق الجميع .

ومن هؤلاء المفكرين المثاليين الذين أيدوا نظرية الحق الطبيعي للفرد ، الفيلسوف
الألماني "كانت" الذي يمد أن يقر انفصاله عن الأخلاق يعلن أن أساسه كامن في الجوهر
المثالي للإنسان وهو حريته ، وذلك لأن الحق البشري هو مجموعة الشرائط الضرورية لتحقيق
وثام كل إرادة فردية حرة مع مثيلاتها ، وذلك هو التنظيم الخارجي الضروري الذي تتطلبه
مواقف الأفراد الأحرار الذين يريدون الحياة معا .

ولما كان الحق على هذه الصورة يؤلف نظاماً خارجياً فقد صار من هذه الحيثية عبارة
عن إمكان الترام عام متبادل ملئم — حسب قوانين عالمية — تجمع حرية كل فرد .

نقاش هذه النظريات

ينبغي أن نقرر قبل كل شيء ، أن الميزة العليا لهذه النظريات هي أنها ألقت النور على الجوانب
المثالية القيمة من الحق الإنساني ، ولكن هذا التقدير لا يمنعنا من أن نعلن أنها تشمل على
عيبين أساسيين ، أولهما أنها ليست دقيقة من الناحية الاجتماعية البحتة ، إذ أن تاريخ هذا
الحق يبدى أمامنا على صورته الواضحة حين أخذ يتخلص شيئاً فشيئاً من العلائق الخائلة المتغيرة
التي أرحقته بها الحياة الاجتماعية ، وهو يظهرنا على أن الشعور بالحق المثالي — فضلاً عن
يمده الشائع عن أن يكون فطرياً — هو ثمرة لتطور واسع المدى مترامي الأطراف وأنه
بدل أن يكون منشأ الحق الوضعي ، هو على العكس قد نشأ منه . وثاني هذين العيبين أن
هذه النظريات تؤسس القيمة المثالية للحق الإنساني على دعائم هي في نظر فريق من المفكرين
هينة سريعة التحطم ، وهي في رأي فريق آخر قابلة للأخذ والرد ، وذلك لأن الباحث
لا يسمع إلا أن يتساءل عن أصل هذه القداسة التي أحاطت حق الفرد ومن أين جاءته
إذا كان هذا الحق ناشئاً من الطبيعة كما ترى طائفة من أنصار هذا الرأي ، أو من إرادة
الإنسان كما ترى طائفة أخرى منهم وكيف اكتسب الفرد البشري في هذه العصور الحديثة
برداء الجلال الذي يحوط اليوم حقه ولم يكن له في الأزمان الغابرة ؟ . وإذا جارينا التحليلات
التجريبية التي أجراها العلماء المعاصرون على الإنسان لم نلف فيها للقداسة عينا ولا أثراً ،
بل إن هؤلاء العلماء الساديين يذهبون إلى ما هو أبعد من ذلك فيسألون أصحاب هذه
النظريات المثالية قائلين : إذا كانت الطبيعة هي منشأ قداسة حق الفرد ، فلم لم تمنح غير

الإنسان من الكائنات الحية مثل هذه التداسة ما دام أن الجميع هم أبناءها ؟ . وإذا ، فلم يبق أمام هؤلاء المفكرين المتألمين إلا أن يهرعوا إلى ما بعد الطبيعة ، ليستفيحوا به في إنقاذهم من هذا الموقف العسير . ولما كان ما بعد الطبيعة موضع جدل ونقاش ، فقد كان حسب خصوم هذه النظريات أن يقرروا أن الذين يقدسون حق الفرد ليسوا كالهم من المؤمنين بما وراء الطبيعة ولا من أشياع مذهب " كانت " وهذا كاف في زعزعة ذلك المبدأ .

(ب) الإدراكات التجريبية أو الواقعية :

هناك فريق آخر من المفكرين قد تلقوا الإلزام الذي أسسوا عليه تفكيرهم من لدن الواقعية المشاهدة ، ففتحوا إلى مبدأ يتعارض مع المبدأ السالف أشد التعارض ، وينقسم هذا الفريق إلى طائفتين ، إحداهما ترى أن القوة هي منشأ الحق ، والأخرى ترى أن المنفعة الاجتماعية هي أساسه ومآله . وهاك إجمالاً سريعاً لأهم آراء أفراد الشعبين .

أشياع القوة :

يعتبر المفكر الإنجليزي " هوبس " أبرز القائلين بهذا المبدأ ، إذ يقرر أن القوة — إن لم تكن جوهر الحق — هي على الأقل مقياسه . ومن آيات ذلك أن تطبيق حق الملكية على البشر الذين كانوا يدعون باسم العبيد قد ظل مشروطاً زمناً غير يسير ، بل كان حقاً تاريخياً معترفاً بشرعيته ، وما ذلك إلا أثر من آثار القوة توصلت به إلى مشروعية أفدح ألوان العسف . ومما يؤيد جحود نشوء الحق البشري من الطبيعة في رأيه أن شار الطبيعة هو دائماً " حرب الجميع ضد الجميع " وهو يرى أن هذه الحالة النضالية لا تقف رحاها إلا حين يضع الكل حظوظهم بين يدي فرد واحد تغفل فيه القوة بأبعد معانيها فيجعل تصرفاته كلها شرعية متفقاً عليها . ويعد هذا من جانب هوبس تأكيداً لما يطلق عليه اسم التلويان المستمر .

ومن أشياع مبدأ القوة أيضاً الفيلسوف الألماني " هيجل " الذي يحزم بأن تاريخ الإنسانية ليس شيئاً آخر غير النمو المنطقي لجوهرها أو لمثلها على حد تعبيره . وهذا المثل في رأيه يتجسد أحياناً في شعب من الشعوب . وحين ذاك يضع العقل العام أو إله هيجل إرادته في هذا الشعب ، وفي هذه الحالة لا ينبغي لإرادات الشعوب الأخرى أن تتجابه الإرادة العامة المطلقة . بأن لها أي حق بعد الآن ، لأن هذا الشعب الذي يمثل تلك الإرادة هو الذي يجب أن يسود العالم ^(١) . والطابع المرئي الذي يدل على استقرار هذه الإرادة المطلقة أو هذا الحق في ذلك الشعب هو القوة البارزة في جوانبه . وإذا ، فانتصار القوة هو انتصار الحق .

(١) انظر تاريخ الفلسفة الألمانية للأستاذ أميل برييه .

ومن هذا يتضح أنم اتضاح مقدار تأثير هذا الفيلسوف وأمثاله في تكوين العقلية الألمانية الحديثة وصوغها في قالب القوة التي لا تقدر سواها .

ولم يقتصر أثر المذاهب الفائلة بمبدأ القوة كأساس للحق على الألمان وحدهم ، بل إن حددا اخر من المفكرين العصريين في أنحاء أوروبا قد أخذوا يدعون له في صور متقاربة دعاء حارا . ومن هؤلاء الدعاة الكاتب الفرنسي القدير « شارل موراس » الذي كتب في « الأكسيون فرانسيز » يقول ما ترجمته : « ان الأخلاق هي أممي ما في الطبيعة ، وهذه الأخلاق الطبيعية تدعو الى الفضيلة الوحيدة التي هي القوة » .

ومنهم أيضا « لويس دينيه » الذي يقول : « لاحق إلا ما يفوز ، لأنه لا يفوز إلا ما يستحق الفوز » .

وأخيرا يبدو هذا المبدأ الخطير بأجلى مظاهره عند العالم الألماني الفوضوي « ماكس أستيرنير » الذي يقول في كتابه « الوحيد وملكيته » ما ترجمته : « إن لي الحق في عمل مالى القدرة على عمله ، وأن الثمر الذى ينقض على فريسته محق في هذا الانقضاض ، وإني إذ أقتله لمحق أيضا ، إذ أن من لديه القوة لديه الحق ، وإذا لم يكن لك الأول فليس لك الثانى » .

وكذلك نعتز على هذه الفكرة واضحة صريحة عند بعض أشياخ الماركسية في كتاباتهم عن نضال الطبقات ، وقد اتخذوا من الأدلة على صحة مبدئهم ما يشاهد في أحداث الزمن من أن كثيرا من الحقوق لم تستطع الوصول إلى درجة المشروعية المعترف بها إلا عند ما تحققت للذين يناصرونها القوة الضرورية للظفر بها ، وهم يمثلون لذلك بحقوق النقابات التي مكنتهم القوة من انتزاعها من لدن الغاصبين . . .

البقية في العدد القادم

محمد غلاب

أستاذ الفلسفة بكلية أصول الدين